(60) قتيلا في العراق والمالكي يدعو نازحي الأنبار إلى العودة

بغداد / متابعات :

قتل ستون شخصا وجرح العشرات في هجمات متفرقة بالعراق، ومنها انفجار سيارة ملغمة ضربت العاصمة بغداد، وهو ما يرفع عدد القتلى الذين راحوا ضحية أعمال العنف منذ بداية العام في العراق إلى أكثر من أربعة آلاف شخص، بحسب مصادر طبية وأمنية.

ووقعت أعنف الهجمات في نهاية يوم أمس بالموصل شمال البلاد، حيث قتل في تفجير سيارتين مفخختين 21 شخصا، بينهم 14 من قوات الأمن.

وفي حي الكاظمية بالعاصمة بغداد، قالت الشرطة إن 18 شخصا قتلوا بعضهم من قوات الأمن، وأصيب نحو خمسين في تفجير سيارة ملغمة قرب نقطة تفتيش، حسب ما ذكره مسؤولون في الأمن والصحة.

كما انفجرت ثلاث سيارات مفخخة أخرى في أحياء الأمين ومدينة الصدر والجهاد مخلفة عشرة قتلى.

وفي مدينة توزخرماتو (شمال بغداد)، أودت سلسلة من التفجيرات بحياة خمسة أشخاص، أربعة منهم من أسرة واحدة، كما جرح 11 آخرون، وقتل ثلاثة أشخاص في تفجيرات بمحافظتي كركوك (شمال) والنجف (جنوب بغداد).

وشهد العراق في الفترة الأخيرة تنامي عمليات التفجير بالسيارات الملغمة التي تستهدف الأسواق والمطاعم والمقاهي في الفترة المسائية، ولا تعلن أية جماعة مسؤوليتها عن العمليات، ولكن عادة ما ينسب الأمر لمقاتلين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وزاد منسوب أعمال العنف في الأشهر القليلة ليصل إلى أعلى ذروته منذ عام 2008، ويأتي بعد ثلاثة أسابيع من إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق، والتي أفرزت فوز حزب رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي بنحو 92 مقعدا من أصل 328 مقعدا هو مجموع مقاعد البرلمان، غير أن المالكي لا يمتلك الأغلبية الكافية التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، مما دفع الكتل السياسية لإجراء مفاوضات ما تزال مستمرة لتشكيل حكومة جديدة.

ودعا المالكي نازحي محافظة الأنبار غرب البلاد إلى العودة لمنازلهم. كما طالب في كلمة متلفزة الأهالي القادرين على حمل السلاح بالالتحاق بالمقاتلين لطرد الجماعات المسلحة من المحافظة.

وفي السياق، قال الشيخ علي حاتم السليمان أحد شيوخ عشائر محافظة الأنبار إن أية مبادرة لحل أزمة الأنبار لا تتضمن انسحاب قوات الجيش العراقي من المحافظة مرفوضة، وأضاف السليمان أن ثوار العشائر لن يلقوا السلاح حتى يستردوا حقوقهم.

وفي أحدث التفاصيل الميدانية في الأنبار قالت مصادر طبية في الفلوجة إن خمسة أشخاص قتلوا بينهم مسلحان، كما أصيب ستة أشخاص بينهم طفلان بقصف للجيش العراقي بالطائرات والمدفعية الثقيلة.

واستهدف القصف عدة منازل في أحياء الضباط والصناعي واليرموك. وفي النعيمية جنوبي الفلوجة، قصف الجيش مقرا للمسلحين يقع أسفل أحد الجسور، مما أدى إلى هدم أجزاء من الجسر ومقتل مسلحين اثنين.

روسيا تدعو إلى إنهاء العملية العسكرية بشرق أوكرانيا

موسكو / كييف / متابعات :

أبلغ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف نظيره الأميركي جون كيري بضرورة وقف سلطات كييف عملياتها العسكرية بشرق البلاد فورا، في حين طلب الانفصاليون بشرق البلاد رسميا من موسكو تقديم الدعم لهم والانضمام إلى روسيا.

وقال لافروف خلال محادثة هاتفية مساء الأربعاء لكيري إن هناك حاجة ماسة لوقف ما أسماها العملية العقابية بشرق أوكرانيا، وبدء حوار وطني شامل يتضمن محادثات مباشرة مع ممثلي جنوب شرق أوكرانيا، وذلك من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الأوكرانية.

وبالتزامن مع ذلك، ولأول مرة توجهت سلطات ما تسمي نفسها جمهورية دونيتسك الشعبية رسميا إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بطلب تقديم الدعم والمساعدة في مواجهة كييف والانضمام إلى روسيا.

وكان قادة الاتحاد الأوروبي دعوا روسيا أول من أمس الأربعاء إلى وقف تدفق الانفصاليين والأسلحة إلى أوكرانيا بعدما أبلغ حرس الحدود عن عبور رتل من الشاحنات والسيارات تقل مسلحين الحدود ليل الاثنين الماضي بشكل غير قانوني.

وقال القادة الأوروبيون -في بيان مشترك صدر في ختام قمة في بروكسل- "يجب على الاتحاد الروسي كمسألة أولوية منع عبور الانفصاليين والأسلحة إلى أوكرانيا".

ودعا القادة موسكو إلى التعاون مع الرئيس الأوكراني الجديد بيترو بوروشينكو لمواصلة سحب القوات الروسية المحتشدة بالقرب من الحدود الأوكرانية من أجل الضغط على الانفصاليين بنزع فتيل الأزمة والدخول في "حوار صريح ومفتوح".

ولم يهدد القادة روسيا مباشرة بعقوبات جديدة، قائلين فقط إنهم اتفقوا على "مواصلة الاستعدادات لخطوات أخرى ممكنة إذا تطلبت الأحداث ذلك".

وكان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أعلن الثلاثاء أنه سيلتقي نظيره الروسي "على حدة" بمناسبة احتفالات ذكرى إنزال الحلفاء في نورماندي في السادس من يونيو المقبل.

وصرح هولاند إثر القمة الأوروبية في بروكسل "دعوت بوتين في السادس من يونيو وسنجري مشاورات" تتناول الأزمة في أوكرانيا خاصة.

واعتبر أن على الرئيس الروسي أن "يعترف الآن بالرئيس الأوكراني الجديد، وأن يسعى إلى نزع فتيل التصعيد في أوكرانيا".

من جهة أخرى، زار رئيس الوزراء الأوكراني أرسيني ياتسينيوك برلين، وبحث مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل شؤون الغاز قبل أن تواجه أوروبا نقصا محتملا في إمدادات الغاز الروسي.

وقال ياتسينيوك في بيان تلاه أمام ميركل وقادة كل من جورجيا ومولدوفا إن هدف الأوكرانيين هو أن تصبح بلادهم عضوا بالاتحاد الأوروبي.

وأصدر مكتب الرئيس الأوكراني المنتخب حديثا بيانا قال فيه إنه يرغب في إبرام صفقة تجارية كبيرة مع الاتحاد الأوروبي فور توليه مهام منصبه رسميا.

يُشار إلى أن الاتفاق التجاري المقترح بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا كان أحد الأسباب الرئيسية في إثارة الأزمة السياسية بأوكرانيا خلال الأشهر الستة الماضية منذ أن رفضها الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانوكوفيتش في اللحظات الأخيرة قبيل التوقيع عليها.

على الصعيد الميداني، شهد محيط المطار بمدينة دونيتسك اشتباكات متقطعة وسط تحليق لمقاتلات حربية أوكرانية.

وأشارت مراسلة الجزيرة بشرق أوكرانيا إلى أن هذه الاشتباكات تأتي بعد أن أعلنت كييف استعادتها السيطرة على المطار الدولي هناك.

وكانت المنطقة شهدت على مدى اليومين الماضيين معارك عنيفة بين الجيش ومسلحين انفصاليين. وأسفرت المعارك عن مقتل ما لا يقل عن أربعين شخصا. كما ألحقت أضرارا مادية بالمباني السكنية المجاورة.

وتوعدت الحكومة الأوكرانية الانفصاليين بمواصلة عملياتها العسكرية شرقي البلاد "حتى لا يبقى إرهابي واحد فيها"، على حد وصفها.

وقالت الأنباء من شرق أوكرانيا إن الخوف بدأ يشتد في نفوس سكان المدينة التي تتحول خلال ساعات الليل إلى مدينة أشباح شبه مهجورة.

هل تغير أوباما؟

› عبد الرحمن الراشد

خطاب أمس يؤكد على أن الرئيس الأميركي باراك أوباما ينظر إلى العالم بعينين واسعتين وعقل واقعي، أكثر من ذي قبل. صحيح، كان يمكن اختصار سنوات من المعاناة، وتقليص فرص المخاطر، لو أن الحكومة الأميركية استوعبت التطورات على الأرض مبكرا. مع هذا، من المهم العمل مع الولايات المتحدة من جديد على تطويق الفوضى الإرهابية في المنطقة، ووقف المأساة في سوريا.

الرئيس أوباما اقترب كثيرا من القول إنه عازم على تغيير الوضع في سوريا، بقوله إنه يريد دعم المعارضة، بل وحشد الدعم لها. وإنه يرى بوضوح أن المعارضة السورية هي أفضل الخيارات، أي الخيار الثالث، كما دعا إليه رئيس الائتلاف أحمد الجربا في زيارته الماضية للبيت الأبيض. قال إن أمام العالم أن يختار بين نظام مجرم يحكم دمشق، هو اليوم مرفوض من غالبية شعبه، وبين تنظيمات إرهابية تعيث شرا هناك، أو المعارضة السورية المعتدلة التي تضم كل أطياف السوريين.

نعود للتساؤل، هل عدلت الحكومة الأميركية موقفها من سوريا وبقية قضايا المنطقة؟

استقبال الرئيس أوباما لرئيس الائتلاف السوري المعارض، ترافق مع إغلاق سفارة الأسد في واشنطن وقنصليتيه في ميتشيغان وتكساس، وأنباء عن موافقة أميركية على تسليم بعض المعارضة أسلحة نوعية لمواجهة أسلحة النظام الثقيلة. وقد أعاد اهتمام أوباما المستجد بالقضية السورية اهتمام أوروبا أيضا، وحرك قضايا الجرائم لعرضها على المحكمة الدولية، وانضم الأردن إلى مجموعة الدول المواجهة بطرده السفير السوري.

محاولة السيطرة على الوضع في سوريا لم تعد موضوعا يهم العشرين مليون سوري، الذين يعانون أسوأ كارثة عرفتها المنطقة منذ سنين، بل أصبحت قضية تمس أمن الجميع. فالتوسع الهائل لتنظيمات «القاعدة»، بانضمام آلاف الشباب والنساء للقتال إلى جانبها، وقدرتها على التموضع والاستيلاء على مناطق واسعة من سوريا، يجعلها خطرا حقيقيا خارج حدود سوريا. وهي جزء من خريطة واسعة للإرهاب في اليمن وليبيا والعراق وجنوب الصحراء.

نحن نتوقع أن الاهتمام الدولي بسوريا يعني أن الحلول كلها أصبحت جدية. فالحل السياسي، لن يصبح حقيقيا قبل استخدام الخيار العسكري، حيث إن تعزيز القدرات العسكرية للمعارضة المعتدلة سيحاصر قوات النظام ويدفع إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، من جديد.

وإذا أرادت الدولة الحليفة الرئيسة لنظام الأسد تحدي الوضع المقبل الجديد، فإن هذا سيكلفها أكثر، رجالا ومالا، ولن تستطيع مواجهة دخول قوى كبرى على خط دعم المعارضة. هذا كله مرهون بجدية الحكومة الأميركية، وصدق ما تحدث به أوباما أمس عن ضرورة وقف الإرهاب ودعم المعتدلين في المعارضة.

حداد بتونس وجمعة يتوعد "الإرهابيين"

تونس / متابعات :

أعلنت تونس الحداد بعد مقتل أربعة من رجال الشرطة في هجوم على منزل وزير الداخلية لطفي بن جدو، في حين تعهد رئيس الوزراء مهدي جمعة بالقضاء على من سماهم الإرهابيين.

فقد أعلن رئيس البلاد منصف المرزوقي يوم حداد وطني بعد مقتل أربعة من رجال الشرطة وإصابة آخر في هجوم مسلح على منزل وزير الداخلية بمحافظة القصرين غرب العاصمة.

وكانت وزارة الداخلية أعلنت أن من وصفتها بمجموعة إرهابية تتكون من ست أو سبعة أفراد حاولت اقتحام منزل الوزير بمدينة القصرين فجر الأربعاء وأطلقوا النار بكثافة على أفراد الأمن الذين كانوا يحرسون المنزل، مما أسفر عن مقتل أربعة وجرح عنصر آخر.

ولم تكن عائلة بن جدو -الذي يقطن بالعاصمة- داخل المنزل أثناء الهجوم الذي يُعد الأول من نوعه الذي يستهدف مسؤولا بارزا بالدولة.

وأكد بن جدو من أمام منزله بالقصرين الأربعاء وسط جموع من المواطنين أنه سيواصل الحرب على ما سماه الإرهاب وتعهد بالثأر من القتلة، مشيرا إلى أنه على رأس المستهدفين من قبل العناصر الإرهابية.

وقال أيضا "إن المتورطين في العملية تسللوا من المناطق الجبلية والغابية المحيطة بالقصرين، ويرجح أن يكون عددهم في حدود العشرة، وهم من بين المتورطين في عمليات إرهابية سابقة وفي الاغتيالات السياسية" مضيفا أن أحدهم يحمل الجنسية الجزائرية.

وطالب بن جدو بعرض مشروع قانون يسمح بتدخل الجيش وخوض معارك ضد "الإرهاب" داخل المدن مثل قوات الحرس الوطني، بالتنسيق بين المؤسستين.

كما أعلن عن ضرورة تمرير قانون "الإرهاب" الجديد على المجلس التأسيسي، والنظر في مشروع قانون يجرم قتال الشباب في الخارج.

من جانبه، قال رئيس الحكومة المؤقتة مهدي جمعة إن الحرب على ما سماه الإرهاب ستكون طويلة، وعلى الدولة أن تتهيأ لها.

وقال جمعة للصحفيين "العملية الإرهابية التي وقعت فجر الأربعاء جاءت ردا على العملية الأمنية الاستباقية التي وجهتها قوات الأمن ضد الجماعات الإرهابية".

وأضاف "المعركة ستكون طويلة. سيؤلموننا لكنهم لن ينتصروا. هذه الدولة ستبقى قائمة".

وتابع "هذه الجماعات تعمل على اللعب على التجاذبات السياسية وضرب الاستقرار واستهداف حتى رأس الدولة. نحن سنقبل هذه المعركة".

وجاءت العملية بعد أيام قليلة من إعلان وزير الداخلية إحباط مخطط كان يستهدف ضرب شخصيات ومنشآت حيوية في البلاد، كما أعلن عن إيقاف 16 عنصرا متورطا في المخطط إلى جانب حجز متفجرات.

وكان الجيش قد دفع في وقت سابق من الشهر الماضي بتعزيزات عسكرية كبيرة إلى جبل الشعانبي بالقصرين، في وقت أصدرت فيه الرئاسة قرارا جمهوريا بإعلان الجهة منطقة عسكرية مغلقة يخضع الدخول إليها إلى ترخيص مسبق من السلطات العسكرية.

ومنذ عام 2012، شهد الجبل تفجيرات وهجمات على قوات الأمن والجيش، كان أعنفها الهجوم الذي وقع نهاية يوليو 2013 وقتل فيه ثمانية جنود، وقالت السلطات لاحقا إن عناصر مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي شاركت في الهجوم.

دعوات للتظاهر بليبيا والحكومة تطالب الكتائب بمغادرة طرابلس

طرابلس / متابعات :

دعت الحكومة الليبية كل الكتائب المسلحة لمغادرة العاصمة طرابلس، في حين تشهد البلاد دعوات للتظاهر أمس الخميس في مدينتي طرابلس وبنغازي وسط مخاوف من حدوث أعمال عنف قد ترافق هذه المظاهرات.

وقال الأنباء من طرابلس إن الحكومة الانتقالية الليبية دعت كل الكتائب المسلحة إلى مغادرة العاصمة، والبقاء بعيدة عن الساحة السياسية، وذلك إثر قرار رئيس البرلمان استقدام قوة من الثوار السابقين من مدينة مصراتة لحماية العاصمة.

وجاء في بيان تلاه وزير الثقافة الليبي حبيب الأمين "ناشدت الحكومة كافة قيادات الكتائب المسلحة في نطاق طرابلس الكبرى الخروج منها، والابتعاد عن المشهد السياسي لحماية المدينة وسكانها".

في هذه الأثناء، انتشر مقاتلون من قوات "درع ليبيا" في طرابلس، معلنين استعدادهم لمواجهة "أي مساس بالسلطة الشرعية"، في إشارة إلى القوات الموالية للواء المتقاعد خليفة حفتر.

وتضم "درع ليبيا" مجموعة كتائب لها قواعد في بنغازي التي بدأت فيها ثورة 17 فبراير الليبية عام 2011، وهي من الجماعات المسلحة التي اعتمدت السلطات -التي تعتبر ما يقوم به حفتر انقلابا- على مساعدتها في حفظ النظام.

وقال شهود عيان إن قوات درع ليبيا انتشرت بمواقع في العاصمة الليبية في وقت مبكر من صباح الأربعاء، وهو ما قد يشكل دعما للقوات الموالية للإسلاميين في مواجهة حفتر.

من جهة أخرى، أطلق نشطاء على صفحات التواصل الاجتماعي دعوة للتظاهر في طرابلس تنديدا بأعمال العنف التي شهدتها العاصمة، ودعماً للانتقال السلمي للسلطة، مقابل دعوات مشابهة للتظاهر في ميدان القادسية بالمدينة تأييدا للتحرك الذي يقوده حفتر ضد ما يصفه بـ"الإرهاب والتطرف".

ويُتوقع أن تشهد مدينة بنغازي أيضا مظاهرات مؤيدة لما أطلق عليها مؤيدو حفتر عملية "الكرامة" ودعماً للجيش والشرطة، ومظاهرة أخرى بساحة الحرية تندد بما سماه الداعون لها بالانقلاب الذي يقوده حفتر ورفضاً لجعل المدينة ساحة للمعارك.

وتأتي هذه التطورات بينما أفادت الأنباء من ليبيا بأن طائرتين حربيتين تابعتين لقوات حفتر قصفتا الأربعاء معسكر "17 فبراير" في مدينة بنغازي للمرة الثانية في نحو أسبوع، ولم تسفر عن وقوع ضحايا.

ونقلت الأنباء عن محمد حاجزي المتحدث باسم قوات حفتر تأكيده الهجوم على من وصفهم بـ"المتطرفين والقتلة".

وأكدت أن الضربة الجوية لم تسفر عن خسائر بشرية، ولكنها تسببت في إحداث أضرار مادية، وأكد اشتعال النيران في الساحة الخلفية للكتيبة، مشيرا إلى أن ثمة حالة من الاستنفار في الكتيبة.

من جانبه، قال المتحدث باسم غرفة ثوار ليبيا أحمد الجازوي إن مقاتلة في سلاح الجو التابعة لقوات حفتر قصفت مقر كتيبة 17 فبراير الإسلامية -التابعة بشكل رسمي لرئاسة أركان الجيش الليبي- بصاروخين دون أن تخلف ضحايا.

ويأتي هذا القصف ضمن حملة أطلقها اللواء المتقاعد خليفة حفتر يوم 16 مايو الجاري تحت اسم "الكرامة" ضد من سماها "مجموعات متطرفة"، خصوصا في بنغازي، واعتبرها "إرهابية".

وكانت قوات موالية لحفتر اقتحمت المؤتمر الوطني العام (البرلمان) بطرابلس في 18 مايو الجاري، ثم انسحبت منه بعد ساعات، واندلعت إثر ذلك اشتباكات ومواجهات مع ثوار طرابلس في طريق المطار وأحياء العاصمة، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى.

يُذكر أن اشتباكات وقعت على مدار الأيام الماضية قرب مقر البرلمان، الذي يدعو حفتر لحله، في الوقت الذي يشن فيه حملة ضد جماعات إسلامية في بنغازي شرقي البلاد.

ووجه حفتر دعوة في وقت سابق إلى مجلس القضاء، لتشكيل مجلس مدني أعلى لرئاسة الدولة في ليبيا. وطالب في كلمة له في بنغازي بأن تتركز مهام المجلس على تشكيل حكومة طوارئ لتصريف الأعمال، والإشراف على الانتخابات المقبلة.

تباين بالصحف الأميركية بشأن خطط أوباما بأفغانستان

أولت الصحف الأميركية اهتماما بخطط إدارة الرئيس باراك أوباما لخفض قواته وسحبها من أفغانستان.

فقد أثنت افتتاحية صحيفة لوس أنجلوس تايمز على خطة أوباما لخفض القوات الأميركية في أفغانستان بأنها خطة مسؤولة، وأن الجدول الزمني للانسحاب سيسمح للقوات الأفغانية بتحسين جاهزيتها.

وقالت الصحيفة إن الشعب الأميركي سئم من مشاركة الجيش الأميركي في أفغانستان التي استمرت أكثر من عشر سنوات وأزهقت أرواح أكثر من 2300 أميركي دون استئصال حركة طالبان أو تطهير سياسة الفساد والمحسوبية الأفغانية. لكنها ألمحت إلى بعض الإنجازات التي تمت، ومنها دعم القوات الأفغانية لتكون قوات احترافية، والتقدم نحو مجتمع مدني أقوى، وتحسن في مجال التعليم وتمكين المرأة.

وبموجب خطة أوباما ستنخفض القوات الأميركية من عددها الحالي 32800 إلى 9800 مع بداية عام 2015، كما ستنخفض إلى نصف ذاك العدد بنهاية العام المقبل، ومع نهاية عام 2016 سيتضاءل الوجود العسكري الأميركي إلى حجم مشابه للقوة الأمنية الموجودة في العراق.

أما افتتاحية نيويورك تايمز فقد انتقدت خطة الانسحاب قائلة إنها كانت بطيئة جدا منذ البداية، وإن هذه ليست نهاية التورط العسكري الأميركي في المستنقع الأفغاني. وترى الصحيفة أن وعد أوباما بإنهاء الحرب التي اندلعت قبل سنوات لن يُوفي به حتى يخرج عمليا من منصبه.

من جانبها كتبت صحيفة واشنطن بوست في افتتاحيتها أنه لا يمكن لوم الرئيس أوباما على تناقضه. وأوضحت أنه بعد فوزه في انتخابات 2008 خفض الوجود العسكري الأميركي في العراق إلى الصفر، وبعد المساعدة في الإطاحة بمعمر القذافي في ليبيا عام 2011 أكد على عدم بقاء أي قوات أميركية هناك، وظل بمعزل عن الصراع في سوريا، وأمس وعد بسحب كل القوات الأميركية من أفغانستان مع نهاية عام 2016.

وقالت الصحيفة إن القرار الأفغاني قد يكون مفهوما لو أن خيارات أوباما السابقة أثبتت نجاحها، لكن الملاحظ هو أن النتائج كانت سيئة أيضا. فقد انزلق العراق إلى وضع قريب من الحرب الأهلية مع إعادة تنظيم القاعدة لاحتلال الأراضي التي ضحت من أجل تحريرها قوات المارينز. وفي سوريا رسخ تنظيم القاعدة وجوده بمناطق آمنة حذر كبار المسؤولين الأميركيين من إمكانية استخدامها نقطة انطلاق لهجمات ضد أوروبا وأميركا. وليبيا تتفكك مع صراع الإسلاميين والعلمانيين والفصائل العسكرية وغيرها التي تتناحر لفرض سيطرتها.

وتأمل الصحيفة أن تستطيع أفغانستان تجنب هذا المصير، لكنها أردفت بأن آخر مرة انسحبت فيها أميركا من هناك -بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي- كانت النتيجة سيطرة طالبان وملاذات آمنة للقاعدة وفي نهاية المطاف هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001.